مجلّة الواحات للبحوث و الدراسات العدد 12 (2011) : 13 – 30



مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 12 (2011) : 13 – 30
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

نطاق علم الاقتصاد وموضوعه ومجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي

الطاهر قانة
جامعة باتنة الجزائر

تمهيد

منذ سقوط الخلافة الإسلامية ووقوع أقطار الإسلام تحت نير الاستعمار الأجنبي، والمسلمون بعيدون عن تجسيد الإسلام في واقعهم والتزام تعاليمه في أنفسهم ومجتمعاتهم، إلا النّزر القليل مما يتعلق بسياسة أو اقتصاد في صفة من الصفات أو وجه من الوجوه.

ولولا أن قيّض الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة من يجدد لها دينها مع تجدد كل قرن ومجيء كل عصر؛ ينزع عن هذا الدين الأباطيل ويمسح عنه الشبهات، لأصبح الإسلام والمسلمون خبرا بعد أثر.

وقد كان من بين خصائ التجديد في عصرنا هذا؛ هذه الصحوة الإسلامية المباركة التي قامت على حماس الشباب وترشيد المشايخ والعلماء، العلماء الربانيون الذين ما فتئوا يشحنون أبناءها بتعاليم الإسلام، وعزائمهم بالإخلاص له، حتى استوى عودها وبدأت تؤتي ثمارها الطيبة بإذن الله تعالى.

وما ظهور الاقتصاد الإسلامي كتوجّه من توجهات الدراسات الإسلامية الأكاديمية للوقوف في وجه الانسلاخ العقيدي والتشريعي والقيمي الذي ضرب بأطنابه داخل المجتمعات الإسلامية بأسرها؛ إلا ثمرة من ثمار هذه الصحوة.

ولعمري كم هي السعادة التي هو فيها من حباه الله تعالى ليكون على ثغرة الاقتصاد الإسلامي من أن يؤتى منها مجتمعه أو يعاب فيها دينه، والحمد لله أن وفقنا وجعلنا من جنوده في هذا الميدان، رغم وجود غيرنا وكفاءة سوانا، ونسأله سبحانه أن يقوي عزائمنا ويشد سواعدنا للقيام على هذه الثغرة أحسن قيام وبكل أمانة وحرص، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وهذا البحث المتواضع الذي أقدمه بين أيدي أساتذتي وزملائي في هذا الملتقى الدولي الأول

للاقتصاد الإسلامي بالمركز الجامعي بغرداية، وكلي رجاء في المولى عز وجل أن يكون فاتحة خير وبوّابة انتفاع لي ولكل من معي في هذا التخصص الرائع.

وقد اعتمدت في ثبت المراجع في الهامش على ذكر عنوان الكتاب وصاحبه ورقم الصفحة، تاركا التدقيق في ذكر تفاصيلها إلى الصفحة المخصصة لقائمة المراجع.

كما لجأت في بحثي هذا إلى تقسيمه إلى مبحثين اثنين في كل مبحث مطلبان؛ فالمبحث الأول تعرضت فيه إلى جزء من عنوان البحث، فيما يتعلق بنطاق علم الاقتصاد وموضوعه، تعرضت في لمطلب الأول منه إلى نطاق علم الاقتصاد اعتمادا على التعريفات الكثيرة والمختلفة المعطاة له، وفي المطلب الثاني فصّلت في جوانب البحث في علم الاقتصاد للإحاطة الكاملة بموضوع هذا العلم، بحيث لم أترك شاردة ولا واردة إلاّ وأقحمتها –حسب علمي– في موضوعه إن كانت منه.

أما المبحث الثاني فقد خصّصته للقسم الثاني من عنوان البحث، ألا وهو مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعرضت في المطلب الأول منه إلى الإجابة على السؤال: هل الاقتصاد الإسلامي علم؟ وذلك لارتباط الإجابة بالمطلوب من العنوان وهو مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي، وهل تكون مجالات البحث إلا في علم ومن خلال علم؟

أما في المطلب الثاني منه فقدّمت ما ذكره العلماء من أقوال وما دعّموا به أقوالهم من أدلة على أن مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي تحيط بمجالات البحث في الاقتصاد، وتتعداها إلى مجالات البحث في الشريعة الإسلامية، ذلك أن الاقتصاد الإسلامي جزء من الدين الإسلامي.

واللهَ أسأل أن ينفعني بهذا البحث وينفع غيري به، آمين.

المبحث الأول: نطاق علم الاقتصاد وموضوعه

المطلب الأول: نطاق علم الاقتصاد

الحصول على تحديد نطاق لعلم الاقتصاد ليس بالأمر الهيّن على باحث مثلي مبتدئ في علم مترامي الأطراف، غائر في التاريخ، متعدد التطبيقات والرؤى والأفكار والنظريات، خاصة وأن نطاق العلم لا يتحدد إلا بناء على تعريفه؛ هذا الزئبق الذي ما إن أمسك به في زاوية من زوايا كتاب إلا ويُفلت مني أو يضلّ بين العديد من التعريفات له، فقد وجدت تشعّبا واختلافا كبيرا في تحديد مفهوم دقيق لتعريف علم الاقتصاد عند علمائه والباحثين فيه، خلال تصفحي المتعثّر للكتب التي أتيح لي الإطلاع عليها، ويبدو لي أن ذلك راجع للتطور المتواصل لهذا العلم عبر التاريخ، وتأثر العلماء الاقتصاديين الذين عرّفوه بالبيئة السياسية والاجتماعية التي عاشوا فيها، مما جعلهم يصبغوا تعريفاتهم للاقتصاد بصبغة هذه البيئات، قال أحد الاقتصاديين:"توجد عدة تعريفات لعلم الاقتصاد

بعدد من كتبوا فيه"([1])، وهذه بعض التعريفات التي صادفتها أثناء بحثي، أسردها مع بعض التعليق عليها من جهة إحاطتها بهذا العلم وتحديدها لمفهومه كما هي حقيقته في عصرنا:

1- "هو العلم الذي يبحث في إنتاج وتوزيع وتداول الثروة"([2]) ويُعاب على هذا التعريف عدم ذكره للخدمات كاهتمام من اهتمامات الاقتصاد واكتفائه بجانب الثروة فقط، رغم أن الخدمات تعتبر ذات قيمة اقتصادية لكنها ليست ثروة مادية، وهذا التعريف يقترب من تعريف آدم سميث:"بأنه علم الثروة"([3]).

2- "هو العلم الذي يبحث في وسائل تحسين المجتمع وتسهيل تطور الحضارة الإنسانية"([4])، ويبدو لي أن هذا التعريف قاصر لعموميته وعدم دقته واشتراكه مع تعريفات لعلوم إنسانية غير علم الاقتصاد، فعلم الاجتماع أو علم النفس مثلا من العلوم التي تبحث في الوسائل ا حسّنة للمجتمع والمسهّلة لتطوره، وكل العلوم النافعة كذلك هي.

3- "إن الاقتصاد هو علم الخيار الذي تفرضه ندرة وسائل تلبية حاجات البشر"([5])، وهذا التعريف أيضا قاصر لأنه أخلّ بعدم ذكره لدراسة ما قبل الخيار المفروض، فعلم الاقتصاد لا يختـ ّ بدراسة خيار معين تفرضه الموارد المتاحة والحاجات الملحّة فقط، بل يدرس جميع الظواهر وجميع الخيارات وكل ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية للمجتمعات ككل.

4- "علم الاقتصاد هو علم اجتماعي يهتم أولا بكيفية استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة أحسن استخدام ممكن لإنتاج حجم متزايد من السلع والخدمات لإشباع الحاجات على مدار الزمن، ويهتم ثانيا بكيفية توزيع ناتج النشاط الاقتصادي بين أفراد وفئات المجتمع"([6])، وهذا الطول المبالغ فيه نوعا ما وكثرة الألفاظ، جعلت هذا التعريف أقرب إلى شرح التعريف منه إلى تعريف لعلم الاقتصاد.

5- "علم الاقتصاد هو العلم الذي يعنى بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية التي تستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية"([7])، وكما هو ملاحظ فبالإضافة إلى طول التعريف، اقتصاره في الدراسة على القوانين الاجتماعية دون غيرها، وعلى ذكر الوسائل المادية وإهمال الخدمات، إلى غير ذلك.

6- "هو علم اجتماعي يدرس الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، أي يدرس أمور المعيشة"([8])، وأين التبادل والتداول والاستثمار والادخار واقتصاديات النقود...الخ في هذا التعريف الذي ضيّق فيه صاحبه مجال علم الاقتصاد وجعله مقتصرا على دراسة أمور المعيشة فقط.

7- التعريف المختار: يمتاز التعريف الجيد بدقة الوصف وحصر الألفاظ وبيان الحدود للشيء

المراد تعريفه، وطالب العلم يحتاج في تحصيله للعلوم إلى هذه الدقة وهذا الاختصار، وخير الكلام ما قل ودل، لذلك اخترت هذا التعريف المختصر الشامل في آن واحد لعلم الاقتصاد، وذلك بأنه علم "يحلل التكاليف والأرباح الناجمة من أفضل استخدام للموارد"([9])، والتحليل الاقتصادي يشمل كل ما ذكرته التعريفات السابقة وكل ما لم تذكره، ولا يعدو أن يكون تحليلا للتكاليف بشتى أنواعها وللأرباح بمختلف أشكالها (بما في ذلك المنافع) وما قد يكون مستقبلا ضمنها عبر التطور التاريخي لهذا العلم، وهو ما يوضحه المطلب الآتي، من بيان لموضوع هذا العلم والميادين التي يطرقها الباحث فيه.

المطلب الثاني: موضوع علم الاقتصاد وجوانب البحث فيه

نستطيع استخلاص جوانب علم الاقتصاد اعتمادا على ما تعرضنا له سابقا من تحديد لماهيته وبيان لتعريفاته المتعددة حسب رؤية كل عالم في الاقتصاد وحسب البيئة التي نشأ فيها.

والحقيقة أن علم الاقتصاد في عصرنا ما هو إلا استجابة طبيعية للتطور الإنساني في مجال تقبّل الأفكار المستجدّة والنظريات المستحدثة، يقول أحد الباحثين:"إن المطلوب من علم الاقتصاد في السابق كان أقل بكثير من المطلوب منه اليوم، فالإنسان كان يتقبل في السابق معظم ما يجري على أنه طبيعي أو مقدّر و نوم، بينما الإنسان اليوم لا يستسلم ولا يتقبل شيئا كما هو، وإنما يبحث ويفكر في الأسباب والنتائج والوسائل والغايات وغير ذلك"([10])، فعدم استسلام الإنسان المعاصر للتقبّل والرضا بما يُطرح عليه من مواضيع اقتصادية، يظهر في كثرة التساؤلات المطروحة في المجالس والمجامع التي تتعرض لهذه المواضيع، كما يظهر في اختلاف هذه التساؤلات عبر الأزمنة والأمكنة والأحوال المختلفة التي تتعايشها المجموعات البشرية وتتأثر بها، مما يمس أيضا بآراء ونظريات علماء الاقتصاد حسب الأوضاع السياسية والاجتماعية وغيرها من المؤثرات التي تسيطر عليهم وتوجه أفكارهم وانشغالاتهم، وبالتالي استنتاجاتهم ونظرياتهم، وهذا ما يؤكده أحدهم بقوله:"وهناك عدة تساؤلات في هذا المجال تتعلق بم يجب أن يهتم هذا العلم، بحركة الأشياء والكميات أم بالحركة الاجتماعية والتغيرات الإنسانية المرتبطة بهذه الأشياء والكميات؟ بمصالح الأقلية الراهنة باعتبارها تكثيفا لمصالح الأمة والإنسانية، أم بمصالح الأغلبية الساحقة من الناس، أي في سبيل مستقبل أكثر نعيما للمواطن، الإنسان، أيّا كان؟"([11])، وغيرها من التساؤلات المختلفة.

وتأثر علماء الاقتصاد بالبيئات التي نشأوا فيها وعايشوها ليس بالأمر المستبعد طالما أن علم الاقتصاد علم اجتماعي وميدانه المجتمع بكل ما فيه من قيم وأعراف وعادات ...الخ، عكس العلوم الرياضية التي تعتمد التجريد، والعلوم الطبيعية التي نشأت داخل المختبرات ومن خلال تجارب مصطنعة بعيدة كل البعد عن التأثيرات الاجتماعية، "إنّ في إمكان عالم الطبيعة أن يستبعد

المضايقات (الخارجية)—مثل الانتخابات القومية أو الحروب— من النظام الخاص بالذرّة الذي يقوم بدراسته، أما عالم الاقتصاد، في واقع الأمر، فإنه لا يستطيع أن يستبعد أي شيء يؤثّر في النظام الاقتصادي، إن نظامه (مفتوح)، ومتاح للعواصف السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والنفسية، بل وحتى التقلبات الجوية، ومع ذلك فإن الاقتصاديين يحاولون أن يقوموا بكل ما يقوم به العلماء؛ أي ملاحظة ظواهر معينة من العالم الطبيعي أو الاجتماعي وجمع البيانات اللازمة لقياس تلك الظواهر، وبناء نظريات تفسر هذه البيانات، واختبار النظريات في مواجهة الواقع لإثباتها أو دحضها"([12])، وهذه هي الموضوعية والتجرد المطلوبان في أي معرفة حتى تصير علما قائما بذاته.

وفيما يلي عرض مفصّل لجوانب البحث في علم الاقتصاد أوردتها على شكل عناوين لنظريات مختلفة لهذا العلم، رغم ترابطها في الحقيقة وتكاملها وانسجامها لتشكل الهيكل العام لعلم الاقتصاد، إلا أنني ارتأيت ذكرها مفصّلة لاعتبارات التوضيح والشرح، وهي كما يلي:

الجانب الأول نظرية الإنتاج: وتتمثّل في الجواب على السؤال:"ماذا وكيف ننتج؟ وذلك بدراسة العلاقة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج، والعلاقة بين الإنتاج وتكاليف الإنتاج"([13]) ويتخلل ذلك دراسة عناصر الإنتاج (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم) وبيان فعاليتها وعلاقة بعضها ببعض، وكيفية التحول من إنتاج إلى آخر أو زيادته، وتقسيم العملية الإنتاجية أو ما يُسمّى بالتخصص ومن ثمّ تقسيم العمل ...الخ.

"وعلى هذا النحو يتبين أن الإنتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الإنسان والطبيعة، وإنما هو في ذات الوقت علاقة بين الإنسان والإنسان، الأمر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين أفراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة، في العلاقات المتعددة، التي تنشأ بينهم ممثلة في العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تتم بواسطة الأشياء المادية والخدمات"([14])، والإنتاج يعتبر المجال الحقيقي للاقتصاد و وره الأساسي، وما المجالات الأخرى كالتوزيع والاستهلاك... وغيرهما إلا توابع له وفروع عنه، حيث أن الاقتصاديين في السابق كانوا يعتبرونه وحده هو ا رك للاقتصاد والميزان الدقيق الذي به تتحدّد سلبية أو إيجابية الفعالية الاقتصادية، وهناك من الاقتصاديين المعاصرين من بقي على هذه النظرة سائرا على نفس المنوال، وهذا أحدهم يُعبّر عن ذلك بشيء من التوضيح:"وقد كان هذا الموضوع يمثل أهم أجزاء النظرية الاقتصادية... وقد أدت دراسة الاقتصاديين لهذا الموضوع إلى نشأة بناء منطقي ساعد على حلّ كثير من المشاكل الاقتصادية الأخرى، ولذلك فإن المنطق المستخدم في علاج هذا الموضوع قد أصبح إلى حد كبير المنطق الاقتصادي نفسه... ولا يكفي تحديد ماذا يُنتَج وإنما لا بد من الإشارة إلى كيف يتم هذا الإنتاج، ويُدرَس ذلك عادة في نظريات الإنتاج"([15]).

الجانب الثاني: نظرية السعر: وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف تتحدد الأسعار في الأسواق؟ "وذلك بدراسة عملية البيع والشراء أو ما يُسمّى بعملية التبادل بنوعيها: المقايضة التي لا تُستخدم فيها النقود، أو الاقتصاديات النقدية التي تشكل فيها النقود وسيطا للمعاملات، ودراسة الكيفية التي تتحدد بها الأسعار في الأسواق"([16])، وهذه النظرية وليدة تطور حتمي للعملية الإنتاجية والحاجة البشرية؛ إذ المنتج لا تكفيه منتجاته لسدّ جميع احتياجاته، فيلجأ اضطرارا إلى زيادة الإنتاج للحصول على كميات زائدة عن استهلاكه الخاص فيستغلّها في سدّ حاجاته الأخرى بجلب ما يُنتجه الآخرون عن طريق التبادل، الذي يعتبر السعرُ أحد المقومات التي يعتمد عليها، وهذه الحقيقة أشار إليها الاقتصاديون في كتاباتهم وذكروها في أبحاثهم، مبينين هذا التلازم الوثيق بين ظهور الأسعار ووجود الفوائض الاقتصادية، فهذا أحدهم يشير إلى ذلك بقوله:"وذلك يكون في مرحلة مرتبطة بوجود فائض اقتصادي، أي بقدرة المنتجين على إنتاج ما يزيد على ما هو لازم لإشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للإنتاج... هنا بدأ المنتج يعيش لا على ناتج عمله، وإنما على عمله الذي يُكرّسه لإنتاج السلع، أي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أي المقايضة) في مرحلة أولى، ثم المبادلة بواسطة النقود في مرحلة تالية، عن طريق المبادلة يستطيع المنتِج الحصول على السلع اللازمة لاستهلاكه"([17]).

الجانب الثالث: نظرية التوزيع: وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف يتوزع ناتج العملية الإنتاجية؟ "وذلك بدراسة الكيفية التي يتوزع بها الدخل الناتج من العملية الإنتاجية بين عناصر الإنتاج"([18]) أجر اليد العاملة، وريع الأرض أو إيجارها، والفائدة التي يتحصل عليها صاحب رأس المال، والأرباح المرجُوّة لمن يقوم بإدارة وتنظيم العملية الإنتاجية.

ومن بين أسباب التدافع والصراع بين بني البشر قضية التوزيع، سواء للموارد أو المنتجات أو الأرباح...الخ، مما جعل التوزيع يتحول تدريجيا إلى مشكلة اقتصادية خطيرة، تتطلب إحكاما ودقة في الإدارة والتسيير والإشراف على عملياتها المختلفة للوصول إلى العدالة والانسجام والتكافؤ بين جميع أعضاء المجتمع، مهما كان ذلك نسبيا في تحققه الواقعي، فإذا كان الإنتاج هو ور الاقتصاد فالتوزيع هدفه وغايته، "وقد احتلت مشكلة التوزيع مكانا هاما... حيث أنها تمثل جوهر النظرية الاقتصادية، وعادة ما تتناول نظرية الأثمان وموضوع تخصيص الموارد ونظريات الإنتاج ومشكلة التوزيع"([19]).

الجانب الرابع: نظرية التوظّف (أو ما يُطلق عليه بنظرية مستوى النشاط الاقتصادي في الأجل القصير): وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف يتحدد مستوى التوظف على المستوى القومي؟ وذلك بدراسة "حالات الكساد أو الرواج للاقتصاد القومي تناسبا مع مستوى توظيف

عناصر الإنتاج وما يؤثر في ذلك من قوانين تتعلق بالعرض الكلي والطلب الكلي على الإنتاج، والقوى الدافعة للانتقال من مستوى توظف إلى آخر...الخ"([20])، ولا شك أن العملية الإنتاجية الناجحة هي التي تعتمد على تشغيل جميع الموارد وتوظيف كل الطاقات، واستغلال ذلك بصفة كلية ومستمرة، حتى لا تبقى يد عاطلة ولا بطن جائع، "ورغم أهمية هذا الموضوع فإنه لم يحتل مكانته اللائقة في الدراسات الاقتصادية إلا متأخرا وعندما أدت الأزمة العالمية والبطالة التي صاحبتها في الثلاثينات إلى ظهور مؤلف كينز الشهير في (النظرية العامة للعمالة وسعر الفائدة والنقود عام)، وقد أدى ذلك إلى ظهور نظريات جديدة وموضوعات جديدة هي ما يُعرف باقتصاديات العمالة والدخل القومي... ومع ذلك، فيجب أن نذكر أن دراسات الاقتصاديين الماركسيين كانت تتعرض دوما لهذا الجانب وترى أن النظام الرأسمالي–بطبيعته– غير قادر على التشغيل الشامل للموارد، وأنه يتعرض بالضرورة إلى أزمات بطالة"([21]).

الجانب الخامس: نظرية النمو: وتتمثل في الإجابة على السؤال: كيف يزيد الإنتاج على مدار الزمن؟ وذلك بدراسة "ميكانيكية انتقال المجتمع من إمكانية الإنتاج إلى إمكانية إنتاج أفضل، أي مستوى توظف كامل على مستوى توظف كامل أعلى"([22])، وهذا لا يحدث إلا بناء على دراسات مستقبلية لمعطيات آنية في مجال الاقتصاد، حيث أن المشفقين على أممهم والحريصين على شعوبهم من اقتصاديي العالم لا يخرجون في دراساتهم –خاصة في نتائجها– عن الحفاظ على السير الطبيعي الناجح لوتيرة النمو الاقتصادي لأوطانهم وطرق حمايتها من التقهقر أو الجمود في اقتصادها، "وذلك بالتعرض إلى كيفية تجنيب أجزاء من الناتج القومي عن الاستهلاك، والزيادة في عناصر الإنتاج، والاستخدام الأمثل لها، سواء كانت هذه الأسباب مجتمعة أو على انفراد، فلا يكفي أن نعرف ماذا نفعل بمواردنا القائمة لإشباع الحاجات الحالّة، وإنما ينبغي أن نتعرض أيضا لمدى قدرة الاقتصاد على الاستعداد للمستقبل بتوفير إمكانيات التوسع المستمر، وهذا ما يُعرف باسم نظريات النمو والتنمية، والفارق بين النمو والتنمية هو أن النمو يشير إلى ظروف الدول المتقدمة، في حين أن التنمية تتعرض لظروف الدول المتخلفة"([23])، وعلماء الاقتصاد في نصائحهم وإرشاداتهم لمجتمعاتهم من أجل تقدمها ورقيها يعتمدون على دراسة أسباب النمو الاقتصادي وما يؤثر فيها؛ إيجابا للتمسك به وتفعيله، أو سلبا للوقاية منه وتفاديه، يقول عالم في الاقتصاد:"إن التحليل الإحصائي للعوامل التي أسهمت في النمو لا يمكن أن يكون مقنعا إلا إذا كان مستمَدا من نظرية مطابقة للمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد"([24])، ويواصل:"كما أن التحليل الكمي لعناصر النمو يكشف النقاب عن أن التقدم التكنولوجي قد لعب دورا أهم نسبيا من تراكم رأس المال في زيادة مستوى الحياة"([25])، وكل هذا ضمن الدراسات التي يشملها علم الاقتصاد، والتي حُدِّدت منهجيته فيما

بعد، "لقد كان الاستقرار الاقتصادي عقب الحرب العالمية الأخيرة، الموضوع السائد في مناقشات السياسة الاقتصادية، في حين يبدو أن مفهوم النمو أصبح منذ عشر سنوات بداية الاقتصاد المنهجي ونهايته"([26]).

الجانب السادس: شكل وطبيعة النظام الاقتصادي لعلاج المشكلة الاقتصادية: ويتمثل ذلك في الإجابة على السؤال: من يتخذ القرارات الاقتصادية؟ وذلك "بدراسة النظم الاقتصادية التي تتصدى بها المجتمعات لمشاكلها الاقتصادية، وما مدى كفاءة هذه النظم في إدارة موارد المجتمعات للوفاء باحتياجات أفرادها.

وقد شغل هذا الاهتمام عددا من المفكرين الاقتصاديين، واستحوذ على دراساتهم ربما أكثر من الاهتمام بالإجابة على الأسئلة الخمسة السابقة، وتخصصت فروع بأكملها في الدراسات الاقتصادية في هذا النطاق، مثل تاريخ التطور الاقتصادي والنظم الاقتصادية المقارنة وغيرها"([27])، والنظم الاقتصادية كثيرة عبر الزمان والمكان معا، وهي ل اهتمام ودراسة كل باحث في الاقتصاد، ليس لأنها مرتبطة بماهيته فحسب، بل لأن علم الاقتصاد ما هو إلا تطورات عبر التاريخ وإنزالات على المجتمع، لا يستطيع الدارس الاستغناء عنها في معرفته لحقيقة علم الاقتصاد إلا بالولوج في أغوارها وتمحي ما توصل إليه منها لإسقاطه على واقعه وعلى بيئته، فالاقتصادي ابن بيئته ومجتمعه وتاريخه، وهذه نظرة لأحد علماء الاقتصاد تتفق مع ما ذكرنا:"وبما أن موضوع علم الاقتصاد... ذو طابع تاريخي –كما ذكرنا– فإن قوانينه النظرية يكون لها هي الأخرى هذا الطابع التاريخي (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من أشكال المجتمع)، وعليه لا نستطيع أن نتكلم عن قوانين اقتصادية إلا في إطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا"([28])، ويؤيد هذا القول عالم آخر بقوله:"والمشكلات الاقتصادية التي يطرحها ويبحثها علم الاقتصاد تختلف أهميتها وطبيعتها باختلاف نوع النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد"([29]).

الجانب السابع: اقتصاد الرفاهية: ويتمثل في الإجابة على السؤال: كيف "الوصول إلى توزيع أمثل للموارد الاقتصادية ومتى يتم ذلك؟"([30])، وذلك بدراسة "ما إذا كان استخدام الموارد يحقق الكفاءة الاقتصادية، فهل يتمكن الاقتصاد من استخدام كافة موارده على النحو الأمثل؟ وهذا الفرع من الاقتصاد يُعرف باسم اقتصاديات الرفاهية، وينطوي هذا الفرع على دراسة ما ينبغي أن يكون، ولا يقتصر على ما هو قائم فحسب"([31])، فإذا كانت نظرية النمو من اهتمامات الاقتصاد الأساسية في مجال الإرشاد والتوجيه من قبل الاقتصاديين، فإن اقتصاد الرفاهية هو أفضل ما يمكن أن يصل إليه هذا الإرشاد والتوجيه، إذ لا يكتفي الطموح الاقتصادي عند البشر بالرضا بما يكفي والقناعة بما هو موجود، بل ينشد دائما تحقيق المزيد من الإشباع للرغبات وليس للحاجات فقط،

والكمال في كل شيء أمر مستحيل، لكنه غاية فّزة على الدراسة، مشجعة على البحث، من أجل ترشيد سليم وفق ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع اقتصاديا من سعادة وراحة ونعيم.

الجانب الثامن: السياسة الاقتصادية: ويتمثل في الإجابة على السؤال: ماهي "أفضل الأدوات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المختارة خصوصا في مجالات التخطيط الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟"([32])، وهذه السياسة هي ما تكلمنا عنه سابقا في نظرية النمو واقتصاد الرفاهية من بيان وظيفة علم الاقتصاد في الترشيد والتوجيه من أجل الحماية أو الوصول إلى الأفضل في التمتع بالخيرات المتوفرة والاستفادة منها في إشباع الرغبات والحاجات، وهذا الترشيد أو التوجيه قد يكون في شكل توجيهات وتعليمات، وقد يكون أوامر وقوانين تنفيذية إلزامية صارمة لتجسيدها في الواقع، ومن خلالها يتحدد اتجاه المجتمع ونهجه في الاقتصاد وفي السلوك الاقتصادي لأفراده، "والقوانين الاقتصادية التي يكشف عنها علم الاقتصاد لا تعتبر ذات قيمة نظرية ضة، بل لها فوائد عملية قَّقَة، فهي تُستخدم كأداة للتنبؤ لما يُحتمل حدوثه في المستقبل من الوقائع الاقتصادية، فقانون العرض والطلب يمكنا من التنبؤ بحصول انخفاض في ثمن السلعة إذا ما زاد عرضها، كذلك ترسم لنا هذه القوانين الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية، مثلُ ذلك إذا كانت الدولة تشكو من الغلاء، ومصابة بالتضخم النقدي، يمكننا إيجاد حل لهذه المشكلة باستخدام قانون اقتصادي يُقيم علاقة بين التضخم النقدي (أي زيادة النقد المتداول مع بقاء الإنتاج على حاله) وارتفاع الأثمان، وذلك بامتصاص النقد المتداول الزائد عن طريق الضرائب أو عقد القروض العامة، أو بزيادة الإنتاج"([33])، وحل المشاكل الاقتصادية للمجتمعات وترشيدها أو التخطيط لها وفق بيان السياسة الاقتصادية التي تنتهجها لا يمكن أن يكون عفويا دون دراسة افتراضية مبنية على التنبؤ للمستقبل بمعطيات الحاضر تطلعا نحو الأفضل، يقول أحد علماء الغرب في الاقتصاد:"إن مجرد كون التنبؤ الاقتصادي أمر لا بد منه مهما كان الثمن، وأنه لا يمكن اتخاذ أي قرار اقتصادي دون تدخله فيه بشكل أو بآخر يؤدي إلى درس إمكاناته"([34])، ويقول أيضا: "كما أن الأخطاء في السياسة الاقتصادية تختلف باختلاف البلدان، ولكنها في كل الأحوال تنتج عن معرفة غير كافية، وبصورة خاصة، عن إعلام بالوقائع غير كافٍ"([35])، ويقول آخر: "إن السياسة الاقتصادية فنّ مارسه المختصّون عبر الأزمان بنجاح متفاوت، ولم يصل علم السياسة الاقتصادية، رغم دقة أساليبه، إلى درجة متقدمة من التطور، وما زال ينقصه أيضا معرفة النتائج الثانوية لمختلف نماذج السياسات"([36])، وهكذا لا نستطيع أن نفي وقوع أخطاء في هذه الدراسات التنبؤية التوجيهية.

"والحقيقة أن هذه الموضوعات (الجوانب الثمانية) مرتبطة ببعضها نهائيا، ولا يمكن فصلها إلا لأسباب تعليمية ومدرسية، فشكل توزيع الناتج القومي يحدِّد في نفس الوقت ماذا يُنتَج من سلع

وخدمات، ويؤثر على اتجاهات النمو، ومدى النجاح في تحقيق الكفاءة الاقتصادية يُحدِّد حجم الإنتاج ويؤثر في اتجاهات النمو، وتشغيل الموارد كلها أو جزء منها يُؤثِّر على نوع الإنتاج وتوزيعه ومعدلات النمو، ومعدلات نمو الاقتصاد يُؤَثِّر في شكل التوزيع وفي حجم الإنتاج وهكذا.

ومن الواضح أن دراسة الموضوعات المتقدمة يقتضي التعرض للعديد من المؤسسات والتنظيمات، كما يقتضي تناول العديد من المسائل الفرعية ذات الصلة الوثيقة بتلك الموضوعات، ولذلك ندرس الأسواق وتنظيمها والنقود والبنوك والمؤسسات المالية والنظم الضريبية وموازين المدفوعات...الخ"([37]).

"كما تجدر الإشارة إلى أن علم الاقتصاد، كما هو، لا يستطيع حل المسائل السابقة المتعلقة بلزوم أو عدم لزوم متابعة هذا الهدف أو ذاك، تلك المسائل تعود لميدان علم الأخلاق والأحكام التقويمية، ويعود لكل مواطن التقرير بنفسه بشأنها، وليس للخبير إلا صوتا واحدا كأول قادم للاقتراع، وكل ما يستطيع فعله هو الإشارة إلى الحلول القابلة للإنجاز، وإلى التكلفة الواقعية التي يمكن أن يتضمنها أي قرار يُتَّخذ"([38]).

المبحث الثاني: مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي

المطلب الأول: هل الاقتصاد الإسلامي علم؟

تضاربت آراء علماء الاقتصاد الإسلامي وتباينت أفكارهم واستدلالاتهم حول عِلْميَّة الاقتصاد الإسلامي ما بين مؤيد ورافض، إلى متوقف عن الخوض في المسألة أصلا.

يقول أحد الرافضين لتسمية الاقتصاد الإسلامي بالعلم، بعد أن استعرض أقوال مخالفيه:"جاء الإسلام بنظام اقتصادي كامل، شمل الكليات والجزئيات، ولم يتعرض لعلم الاقتصاد إطلاقا، وهذا هو الصحيح في نظرنا"([39])، ويُدعِّم رأيه بقوله في الهامش من نفس الصفحة:"وقد ذهب إلى هذا الرأي كل من: أ– الدكتور عيسى عبده في كتابه الاقتصاد الإسلامي ص79–86، ب– تقي الدين النبهاني في كتابه النظام الاقتصادي في الإسلام ص47، ج– مُحَمَّد باقر الصدر في كتابه اقتصادنا ص290–291"([40])، ثم يقدم برهانه على ما ذهب إليه بقوله:"لأن العقيدة الإسلامية حين نظرت إلى الاقتصاد بوصفه مادة الثروة، جاءت بنظام لهذه المادة من جهة كيفية الحيازة وكيفية التوزيع، وهذا ما يُطلق عليه (النظام الاقتصادي)، أما كيفية تكثير الثروة من حيث وجودها وإنتاجها، وهو ما يُطلق عليه (علم الاقتصاد) فإن الإسلام لم يأت بخطة اقتصادية، ولم يبين الوسائل التي يجب إتباعها في التصنيع"([41])، ويبدو لي أن هذا الرأي مخالف للصواب فيما توصّل إليه لسببين: أولا: بعد إطلاعي على رأي صاحب كتاب (اقتصادنا) في الموضوع، حيث وجدته يخالفه تماما، بل بالعكس يقول بعلمية الاقتصاد الإسلامي ويشترط لوجوده في الواقع أن يوجد المجتمع الإسلامي المطبِّق للإسلام،

ثانيا: وهو ما سأوضحه لاحقا من بيان أن الاقتصاد الإسلامي متحقِّق في الواقع.

وقد تأثر بهذا الموقف السلبي من الاقتصاد الإسلامي للأسف؛ بعض طلبة العلم وحتى بعض الدكاترة والأساتذة الباحثين في هذا العلم وفي مناهج البحث فيه، يقول أحدهم:"فإذا عرفنا أن الاقتصاد الإسلامي له أسسه ومبادئه التي استُخرجت من الكتاب والسنة والتحقيقات الاجتهادية على مرّ الأيام، تبين لنا هذا الانتماء بشكل واضح، إذْ قد بينا في الفرع الأول أن علم الاقتصاد هو (العلم الذي يدرس الظواهر الاقتصادية ويحللها بقصد استخلاص القوانين التي تحكمها) وهذا ليس من مهمة الاقتصاد الإسلامي، لأن هذا العلم–يقصد علم الاقتصاد– عالمي يشترك فيه كل الناس بمختلف مبادئهم، فهو علم إنساني لا وطن له ولا دين له. من أجل هذا نجد أن الذين حاولوا تعريف الاقتصاد الإسلامي لم يخرجوا عن الدائرة المذهبية، وهذا هو الاتجاه السليم"([42]).

وكأني بصاحب هذا الرأي –ولا أظنه كذلك– لا يدري أن علم الاقتصاد الإسلامي يتكون من شطرين، ثابت ومتغير، فالشطر الثابت هو ما جاء به الوحي من كتاب وسنة وما أجمع عليه علماء الأمة، والشطر المتغير والمتطور عبر الزمان والمكان هو التجارب البشرية للاقتصاد، المستوحاة والتي تسير على منهج الإسلام في شقه الثابت، وهو ما يميز علم الاقتصاد الإسلامي عن الوضعي، بل ويجعله أكثر علمية منه، وأقدم تجربة ووجود ورسوخ، لجمعه بين الثبات والتطور، وتوفره على كمٍّ هائل من التجارب الواقعية الناجحة عبر العديد من القرون والكثير من البلدان والأقطار والأجناس والشعوب.

ولست أدري لماذا أجد بعض الباحثين والكتاب في الاقتصاد الإسلامي يتحرجون من القول بأنه علم، على الأقل كبقية العلوم الشرعية الأخرى كعلم العقيدة، والفقه، والأصول...الخ، بل وعلم الميراث (أو علم الفرائض) الذي هو علم يتعلق بالتركة، والتركة مال، وهي مجال من مجالات الاقتصاد الإسلامي.

كما أن منهم من يتكلم عن الاقتصاد الإسلامي كعلم، ويتفانى في تأكيد ذلك من حيث بيان ماهيته وتحديد أطره وتأكيد أصالته واستقلال منهجه، لكنه في النهاية لا يتجرأ أن يقول علم الاقتصاد الإسلامي، بل يميل دائما إلى أنه نظام أو مذهب لا غير، أنظر إلى هذا القول:"وعلى هذا الأساس فنحن حين نتكلم عن الاقتصاد الإسلامي الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب من رصيد فكري وأخلاقي وعلمي وتاريخي يستوعب كل جوانب الحياة، والذي يتميز باستقلالية مصادره واستمداداته"([43])، ثم يؤكد بعد ذلك "أن الاقتصاد الإسلامي اقتصاد مستقل قائم بذاته، تحكمه قواعد التشريع الإسلامي، وله شخصيته الخاصة المتميزة، التي تمنحه قوة النفاذ وصلاحية التطبيق وفاعلية التوجيه، يقوم على تشريع رباني لا يأتيه

الباطل من بين يديه ولا من خلفه"([44]) وهل هذا إلا العلم بحد ذاته؟

يقول رفيق يونس المصري:"والعلم في مجال الاقتصاد يعني دراسة الواقع الاقتصادي و ـاولة تفسيره وتحليله وتعليله، ولا ينشأ علم الاقتصاد الإسلامي فعلا إلا بعد تطبيق الإسلام في مجال الاقتصاد وسائر جوانب الحياة تطبيقا فعليا جادا"([45])، وهذا ما ذهب إليه صاحب كتاب اقتصادنا، لكن فهمه البعض عكس ما أراد، أنظر إلى قوله:"فعلم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية، إلا إذا جُسِّد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع، بجذوره ومعالمه وتفاصيله، ودُرِست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة"([46])، ويا ليت شعري أليس هناك حقيقة لا تُمارى؛ وهي أن الاقتصاد الإسلامي قد جُسِّد فعلا في كيان المجتمع الإسلامي تجسيدا كاملا على مرّ عصور وقرون عديدة، وظهرت كتابات إسلامية في الاقتصاد عبر هذا التاريخ المديد؟

يقول باحث في الاقتصاد الإسلامي:"ومن خلال الخمسة عشر قرنا الماضية، كان هناك تدفق مستمر من الأفكار الاقتصادية في ضوء الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال ما حوته كتب التفسير والفقه وأصوله، والحديث، والتاريخ، والفلسفة وغيرها، ويؤكد الإطلاع على هذه الكتب، أو بعضها، مدى استجابة العقل المسلم للتغيرات الاقتصادية في أنحاء المعمورة، والعمل على الاستفادة منها، ويمكن استشفاف ذلك مما حققه المسلمون من إنجازات حضارية عظيمة في المجالات الاقتصادية"([47])، وبعد ذكره لأمثلة عديدة من تلك الإنجازات، يواصل كلامه:"كما أنه مما ينبغي تأكيده هو وجود كنوز هائلة من المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي في كتب التراث الإسلامي، وبلغات مختلفة أيضا، كالعربية والفارسية والتركية والأوردية"([48]).

وبعد توصلنا إلى أن الاقتصاد الإسلامي علم قائم بذاته، مستقل عن غيره، يجدر بنا أن نُعرِّج على مجالات البحث فيه، لتأكيد استقلاليته وتبرير علميته، وهو ما سنوضحه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي

إن البحث في الاقتصاد الإسلامي، ورغم تفرده واستقلاله، يمكن أن يستفيد بالمفيد من الاقتصاد الوضعي، والحكمة ضالة المؤمن، فلا يضيره أن يسير على دربه ويحاكي طرائقه ومناهجه ويلج المجالات التي عالجها فيعالجها، لكنه في كل ذلك يستضيء بنور الوحي، ويلتزم بنصوص القرآن والسنة والاجتهاد وفقا لها، فما كان موافقا لذلك فهو مقبول وما كان مخالفا فهو مردود، وله البديل الحسن في الاقتصاد الإسلامي لا ـالة، قال تعالى:[مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ] (الأنعام:38).

فالإنتاج مثلا كظاهرة اقتصادية تحكمه المصلحة المادية فقط في الاقتصاد الوضعي وهي الربح ولو على حساب الأخلاق والمنافع الأخرى، إذ الغاية تبرر الوسيلة هنا، أما في الاقتصاد الإسلامي "فالمنتج المسلم لا يرضى أن تَعظُم أرباحه من كل طريق، كما أنه عند بلوغ حدٍّ معين من هذا

التعظيم، قد يُؤثِر الالتفاتَ عنه إلى العبادة أو إلى العلم أو إلى الدعوة إلى الله تعالى، وقد يُخيَّر المنتج المسلم بين عملين، أحدهما مربح والآخر نافع، فيُؤثِر النافع على المربح، لما في النافع من ثواب عظيم موعود"([49]).

يقول مالك بن نبي في بيان ذلك أو قريبا منه:"إن الدارس الغربي... يدرس الأشياء من الناحية الوصفية، كما هي لأنها واقع شاخ أمام عينيه، وكل أسباب هذا الواقع سابقة في التاريخ عن جيله، فيكفيني أن يصف الأشياء بصدق، أي أن يحللها بدقة ليفيدنا بقدر توفيقه في الوصف والتحليل. ولكنا نواجه القضية من زاوية أخرى، يضطرنا لذلك واقعنا الخاص، أي يجب علينا أن نواجه هذا الواقع لا بأسلوب من يُنشِئ شيئا مفقودا، أو يحاول إنشاءه طبقا لأسباب ما زالت فاقدة التأثير في مجتمعنا"([50]).

وعلى هذا فالباحث في الاقتصاد الإسلامي عليه أن لا يقتصر في بحثه على مجال بعينه لا يتعداه، إذ أن "البحث في الاقتصاد الإسلامي ليس مقصورا على المال وتنميته، والإنتاج وعناصره، والتوزيع وعدالته، والاستهلاك وترشيده، بل يمتدّ من هذا ا يط الخاص إلى أصول الشريعة الإسلامية وفروعها، عقائدية أم أخلاقية أم عملية"([51])، بل إن دراسة الاقتصاد الإسلامي لا تتم ولا يستوي عودها إلا إذا تمت مع دراسة كل ما يتعلق بهذا العلم وما يرتبط به من قريب أو بعيد، "وهكذا يتضح أن الاقتصاد الإسلامي مترابط في خطوطه وتفاصيله، وهي بدورها جزء من صيغة عامة للحياة، وهذه الصيغة لها أرضية خاصة بها، ويوجد المجتمع الإسلامي الكامل حين يكتسب الصيغة والأرضية معاً، حين يحصل على النبتة والتربة كليهما، ويستقيم منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي حين يُدرس الاقتصاد الإسلامي بما هو مخطط مترابط، وبوصفه جزءاً من الصيغة الإسلامية العامة للحياة، التي ترتكز بدورها على التربة والأرضية التي أعدها الإسلام للمجتمع الإسلامي الصحيح"([52]).

"إن الباحث في الاقتصاد الإسلامي اليوم لديه الكثير والكثير جدّاً من الدراسات الاقتصادية الجديدة، التي لا تزال بحاجة إلى إبداء الرأي الاقتصادي الإسلامي السليم، ولا أبلغ إذا قلت إن الباحث اليوم يخطئ إذا انصرف إلى ما كتبه السابقون وتفرّغ له، وترك مشكلات العصر الاقتصادية دون بحث لها، إنه بهذا يُغيِّر المنهج الذي يجب أن يُسار عليه"([53])، ويؤكد صاحب هذا القول كلامه بتوجيه الباحثين في الاقتصاد الإسلامي إلى واجباتهم المعرفية وضرورة التزوّد بها خلال مسيراتهم العلمية فيقول:"فلا بد للباحث في الاقتصاد الإسلامي من الإلمام وبقدر جيّد بالدراسات الاقتصادية الفنية بعد أن يكون ملمّاً بالدراسات الفقهية وأصول الفقه لمعرفة التمييز بين النصوص"([54]).

ومعرفة أحكام الشريعة وأصولها ضرورة للباحث في الاقتصاد الإسلامي، حتى لا يقع فيما لا يُغفَر له من الإفتاء في دين الله تعالى بجهل، فقد يُعذر الباحث إذا خالف رأيا اقتصاديا بشريا، لكن لا مجال له في معارضة نـ ٍّ من الوحي أو حكم شرعي ثابت بالدليل، "كما لا بد من بيان أن من يتناول الاقتصاد الإسلامي بالدراسة والتأليف، إن لم يكن قد استوعب قدرا كبيرا من الثقافة الإسلامية، فإنه لن يكون قادرا على إبراز أهمية دراسة النظام الاقتصادي الإسلامي في العصر الحديث"([55])، فكم زلّت أقدام في هذا المجال لغفلتها عن هذه المعاني، فترى في عصرنا من يُفتي بإباحة الفوائد الربوية، ومنهم من ينفي شمولية الإسلام لمجالات السياسة والاقتصاد... إلى غير ذلك.

فالباحث في الاقتصاد الإسلامي لا الة وهو في ميدان بحثه أن يكون موسوعة تستوعب الكثير من الطرائق الاقتصادية الماضية والمعاصرة، الإسلامية والوضعية، مع رسوخ قدمه في التمكن من الشريعة الإسلامية بشتى علومها، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي ومؤثراته، ويُلخِّ أحد الاقتصاديين ذلك بقوله:"ونَخْلُ ُ مما تقدم إلى التركيز على أمرين؛ أحدهما: ألاَّ ندرس قضايا الاقتصاد في الإسلام بمعزل عن غيرها من التشريعات، ثانيهما: ألاَّ ندرس قضايا الاقتصاد بمعزل عن أرضيتها الطبيعية وإطارها العام، واعتبارها جزءا من منهج حياة تحكمه العقيدة وتنظمه"([56])، وهذا ما يُؤكده مُحَمَّد باقر الصدر في ختام كلامه عن الإطار العام للاقتصاد الإسلامي بقوله:"وفي هذا الضوء نعرف أن الاقتصاد الإسلامي بوصفه جزءا من تنظيم اجتماعي شامل للحياة، يجب أن يندرج ضمن الإطار العام لذلك التنظيم، وهو الدين"([57]).

ويعجبني قول الدكتور مُحَمَّد أنس الزرقا –المستشار الشرعي بشركة المستثمر الدولي– فقد حدد مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامي بمجالين لا ثالث لهما؛ مجال الاقتصاد ومجال الشريعة، فأجاد وأفاد، يقول:"إن الاقتصاد الإسلامي مركب من عنصرين: اقتصاد وشريعة، ولا غنًى عن أيٍّ منهما، لأن تطبيق الشريعة في جوانبه الاقتصادية يستفيد من علم الاقتصاد من جهتين؛ أولهما: أن علم الاقتصاد هو الوسيلة لتحقيق مقاصد الشريعة وتطبيق أحكامها في الحياة المعيشية، أي لصياغة سياسات اقتصادية ناجعة، كما يساعد من جهة أخرى على فهم بعض النصوص الشرعية، والترجيح أحيانا بين الآراء الفقهية. وعلم الاقتصاد يحتاج إلى الشريعة لأنها تعطي الحياة المعيشية أهدافا ومؤسسات تعتمد عليها الحياة المعيشية الصالحة"([58]).

الخاتمة:

بعد أن صلنا وجلنا معا في ثنايا التعريفات المتعلقة بالاقتصاد، والاقتصاد الإسلامي، والمواضيع التي يبحثها كل منهما، يمكن أن نستخلـ ما يأتي:

1. صار مؤكَّدا إدراك القيمة العظيمة للاقتصاد الإسلامي في إخراج العالم بأسره من

الضيق الذي هو فيه، والخطر الذي وصل إليه، والفناء الذي يحيق به، باعتبار أن الاقتصاد الإسلامي جزء لا يتجزأ من دين الله عز وجل، الذي أرسل به رسوله الكريم ﷺ الرّحمة المهداة للعالمين.

2. استحالة تطبيق الاقتصاد الإسلامي وقطف ثماره الطيبة، إلا في ظل مجتمع يلتزم تعاليم الإسلام كلها، وفي جميع مجالات حياته المختلفة، إذْ لا يقبل الإسلام التجزِيء، كما لا يقبل الاقتصاد الإسلامي التنصّل عن الدين كمحضن للوجود، وحصن للاحتماء، وحقل للإخصاب والإنتاج.

3. دراسة الاقتصاد الإسلامي لا تقتصر على دراسة الأموال ومواضيعها المختلفة فقط، وإنما تتعداها إلى دراسة الإسلام بشتى فروع المعرفة فيه، وعلومها المتنوعة، دون الاستغناء عن علم الاقتصاد كقوانين ونظريات وتجارب بشرية.

وصلّى الله على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهوامش:

[1]– عثمان مُحَمَّد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مبادئ علم الاقتصاد، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، د.ت، ص34.

[2]– مُحَمَّد عبد المولى، تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور، تونس: الشركة التونسية للتوزيع، سنة1979، ص33.

[3]– نفس المرجع، ص34.

[4]– بول أ. ساموليسون، ترجمة: مصطفى موفق، المفاهيم الاقتصادية الأساسية –علم الاقتصاد–، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، سنة1993، ص16.

[5]– روجيه دوهيم، ترجمة: سموحي فوق العادة، مدخل إلى الاقتصاد، بيروت: دار منشورات عويدات، د.ت، ص8.

[6]– عثمان مُحَمَّد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، ص34.

[7]– السيد عبد المولى، أصول الاقتصاد، القاهرة: دار الفكر العربي، سنة1977، ص6.

[8]– مُحَمَّد أنس الزرقا،
http://www.iico.org/al-alamyia/current-issue/Islamic-Economy.htm

[9]– بول أ. ساموليسون، مرجع سابق، ص17.

[10]– دليلة عارف، بحث في الاقتصاد السياسي، بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2، سنة1987، ص10.

11– نفس المرجع، ص10.

12– ليونارد سلك، ترجمة: سميرة بحر، الاقتصاد للجميع، القاهرة: مؤسسة سجل العرب، سنة1983، ص ص:17–18.

13– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص25.

14– محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي –الأساسيات–، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ج1، ط6، سنة1994، ص20.

15– حازم الببلاوي، أصول الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط2، سنة1996، ص42.

16– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص26.

17– محمد دويدار، مرجع سابق، ص22.

18– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص27.

19– حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص42.

20– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، ص28.

21– السيد عبد المولى، ص19.

22– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، ص29.

23– حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص43.

24– روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص221.

25– نفس المرجع، ص226.

26– نفس المرجع، ص217.

27– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص29.

28– محمد دويدار، مرجع سابق، ص39.

29– السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص19.

30– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص34.

31– حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص43.

32– عثمان محمد عثمان، السيد عبد المعبود ناصف، مرجع سابق، ص34.

33– السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص20.

34– الفريد سوفي، ترجمة: علي مقلد، تطلعات اقتصادية، بيروت: دار منشورات عويدات، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، د.ت، ص99.

35– نفس المرجع، ص157.

36– روجيه دوهيم، مرجع سابق، ص227.

37– حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص44.

38– بول أ. سامويلسون، مرجع سابق، ص25.

[39]– مود الخالدي، مفهوم الاقتصاد في الإسلام، الأردن: مكتبة الرسالة الحديثة، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، د.ت، ص74.

[40]– نفس المرجع، ص74.

[41]– نفس المرجع، ص75.

[42]– حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، الرياض: شركة العبيكان للطباعة والنشر، سنة1986، ص29.

[43]– رشيد حيمران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، الجزائر: دار هومة، سنة2003، ص15.

[44]– نفس المرجع، ص25.

[45]– رفيق يونس المصري، أصول الاقتصاد الإسلامي، دمشق: دار القلم، بيروت: الدار الشامية، ط3، سنة1990، ص33.

[46]– محمد باقر الصدر، اقتصادنا، بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط11، سنة1979، ص334.

[47]– سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، بيروت: مؤسسة الرسالة، سنة2002، ص49.

[48]– نفس المرجع، ص ص:49–50.

[49]– رفيق يونس المصري، مرجع سابق، ص20.

[50]– مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، بيروت–القاهرة: دار الشروق، د.ت، ص71.

[51]– حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، مرجع سابق، ص61.

[52]– محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص309.

[53]– حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، مرجع سابق، ص5.

[54]– حمد بن عبد الرحمان الجنيدل، مرجع سابق، ص60.

[55]– مود الخالدي، ص8.

[56]– رشيد حيمران، مرجع سابق، ص29.

[57]– محمد باقر الصدر، مرجع سابق، ص ص:328–329.

[58]– محمد أنس الزرقا،

http://www.iico.org/al-alamyia/current-issue/Islamic-Economy.htm